شركة كاتليست بارتنرز ميديل ايست

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المستقلة

عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦

و تقرير الفحص المحدود عليها

المحتويات	الصفحة
تقرير الفحص المحدود	١
قائمة المركز المالي	٢
قائمة الدخل (الأرباح أوالخسائر)	٣
قائمة الدخل الشامل	٤
قائمة التغير في حقوق الملكية	٥
قائمة التدفقات النقدية	٦
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٧-٢٥

forvis mazars

مصطفى شوقي
١٥٣ شارع محمد فريد - برج بنك مصر
صندوق بريد ٢٠٩٥ القاهرة ١١٥١٨ - مصر
تليفون: ٢٣٩١٧٢٩٩ ٢ (٢٠+)
mshawki@forvismazars.com
www.forvismazars.com/eg

تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة كاتليست بارتنرز ميديل ايست

(شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المستقل المرفق **للشركة كاتليست بارتنرز ميديل ايست "شركة مساهمة مصرية"** في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وكذا قوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي **للشركة كاتليست بارتنرز ميديل ايست "شركة مساهمة مصرية"** في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصرية.

القاهرة في: ١٠ مايو ٢٠٢٦

مراقب الحسابات
forvis mazars
خالد الرباط
04
مصطفى شوقي Forvis Mazars

شركة كاتاليست بارتنرز ميديل ايست
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي
في ٣١ مارس ٢٠٢٦

	إيضاح	٣١ مارس ٢٠٢٦ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ جنيه مصرى
الأصول			
الاصول المتداولة			
مسدد – تحت حساب استثمارات	(٣)	٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠
استثمارات في شركات تابعة	(٦،٤)	٢ ٨٢٢ ٩٣٢ ٨٨٦	٢ ٨٠٦ ٠٥٧ ٨٨٦
النقدية وما في حكمها	(٥)	١٨٨ ٠٦١	١٤٠ ٨٩٦
اجمالي الاصول المتداولة		٣ ٠٤٨ ١٢٠ ٩٤٧	٣ ٠٣١ ١٩٨ ٧٨٢
اجمالي الأصول		٣ ٠٤٨ ١٢٠ ٩٤٧	٣ ٠٣١ ١٩٨ ٧٨٢
حقوق الملكية والالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٦،٤)	٣ ٠١٩ ٠١٩ ٣٣٠	٣ ٠١٩ ٠١٩ ٣٣٠
خسائر مرحلة		(١٢ ١٣٦ ٨٩٨)	--
صافي (خسائر)الفترة / العام		(١ ٢٣١ ١٥٧)	(١٢ ١٣٦ ٨٩٨)
اجمالي حقوق الملكية		٣ ٠٠٥ ٦٥١ ٢٧٥	٣ ٠٠٦ ٨٨٢ ٤٣٢
الالتزامات المتداولة			
دائنون وحسابات دائنة أخرى	(٧)	٨٩ ٩٧١	١١٢ ٤٩٢
المستحق الي اطراف ذات علاقة	(٨)	٤٢ ٣٧٩ ٧٠١	٢٤ ٢٠٣ ٨٥٨
اجمالي الالتزامات المتداولة		٤٢ ٤٦٩ ٦٧٢	٢٤ ٣١٦ ٣٥٠
اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٣ ٠٤٨ ١٢٠ ٩٤٧	٣ ٠٣١ ١٩٨ ٧٨٢

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود مرفق.

رئيس القطاع المالي
ابراهيم الزيني
ابراهيم الزيني

رئيس مجلس الادارة
ماجد شوقي سوريال

كاتاليست بارتنرز ميديل ايست
CPME

شركة كاتليست بارتنرز ميديل ايست
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل (الارباح أو الخسائر)
عن الثلاثة اشهر المنتهية في٣١ مارس ٢٠٢٦

	ايضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥
		جنيه مصرى	جنيه مصرى
الايرادات			
ايرادات تمويلية		--	٥ ١٩٠ ١٧٠
اجمالى الايرادات		--	٥ ١٩٠ ١٧٠
المصروفات			
أجور ومرتبات وما في حكمها		(٨٣٣ ٣٣١)	(٨٣٣ ٣٣١)
مصاريف تشغيل أخري		(٤١٧ ٨٦٤)	(٣ ٤٦٥ ٤٣٧)
عبء الخسائر الائتمانية متوقعة		(٢٠٩)	--
اثر التغير في اسعار الصرف		٢٠ ٢٤٧	--
اجمالى المصروفات		(١ ٢٣١ ١٥٧)	(٤ ٢٩٨ ٧٦٨)
صافي (خسائر) ارباح الفترة قبل الضرائب		(١ ٢٣١ ١٥٧)	٨٩١ ٤٠٢
ضريبة الدخل		--	(٢٠٠ ٥٦٥)
صافي (خسائر) أرباح الفترة بعد الضرائب		(١ ٢٣١ ١٥٧)	٦٩٠ ٨٣٧
نصيب السهم الاساسي من صافي (خسائر) أرباح الفترة (جنيه /سهم)	(٩)	(٠,٠٠٤)	٠,٨٢

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود مرفق.

شركة كاتليست بارتنرز ميديل ايست
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل
عن الثلاثة اشهر المنتهية في٣١ مارس ٢٠٢٦

	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافي (خسائر) أرباح الفترة	(١ ٢٣١ ١٥٧)	٦٩٠ ٨٣٧
الدخل الشامل الآخر	--	--
اجمالي الدخل الشامل الاخر	**(١ ٢٣١ ١٥٧)**	**٦٩٠ ٨٣٧**

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية ونقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود مرفق.

شركة كاتليست بارتنرز ميديل ايست
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير فى حقوق الملكية
عن الثلاثة اشهر المنتهية فى٣١ مارس ٢٠٢٦

	رأس المال المدفوع	(خسائر) مرحلة	صافى (خسائر) ارباح الفترة	الاجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى		جنيه مصرى
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٦	٣ ٠١٩ ٠١٩ ٣٣٠	(١٢ ١٣٦ ٨٩٨)	--	٣ ٠٠٦ ٨٨٢ ٤٣٢
اجمالي الخسائر المرحلة	--	--	(١ ٢٣١ ١٥٧)	**(١ ٢٣١ ١٥٧)**
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٦	**٣ ٠١٩ ٠١٩ ٣٣٠**	**(١٢ ١٣٦ ٨٩٨)**	**(١ ٢٣١ ١٥٧)**	٣ ٠٠٥ ٦٥١ ٢٧٥
رصيد ١ اكتوبر ٢٠٢٤	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
استكمال رأس المال	٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠
المحول الي ارباح مرحلة	--	--	٦٩٠ ٨٣٧	٦٩٠ ٨٣٧
الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥	**٢٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠**	--	٦٩٠ ٨٣٧	٢٣٥ ٦٩٠ ٨٣٧

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود مرفق.

شركة كاتليست بارتنرز ميديل ايست
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية
عن الثلاثة اشهر المنتهية في٣١ مارس ٢٠٢٦

	إيضاح رقم	٣١ مارس ٢٠٢٦ جنيه مصرى	٣١ مارس ٢٠٢٥ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي (خسائر) أرباح الفترة قبل ضرائب الدخل		(١ ٢٣١ ١٥٧)	٨٩١ ٤٠٢
الخسائر الائتمانية المتوقعة في النقدية		٢٠٩	--
فوائد دائنة		--	(٥ ١٩٠ ١٧٠)
		(١ ٢٣٠ ٩٤٨)	(٤ ٢٩٨ ٧٦٨)
التغير في الاصول والالتزامات المتداولة			
التغير في الدائنون وأرصدة دائنة اخري	(٧)	(٢٢ ٥٢١)	٨٨ ١٠٩
التغير في المدينون		--	(٦٨٥ ٤٤٥)
التغير في المستحق إلى أطراف ذات علاقة	(٨)	١٨ ١٧٥ ٨٤٣	٥٠٥ ٦٣٢
التغير في المستحق من أطراف ذات علاقة		--	(٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠)
صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل		١٦ ٩٢٢ ٣٧٤	(٢٣٩ ٣٩٠ ٤٧٢)
المدفوعات في شراء الاستثمارات		(١٦ ٨٧٥ ٠٠٠)	--
فوائد مقبوضة		--	٥ ١٩٠ ١٧٠
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة الاستثمار		(١٦ ٨٧٥ ٠٠٠)	٥ ١٩٠ ١٧٠
مقبوضات من زيادة رأس مال		--	٢٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		--	٢٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠
صافي التغير في النقدية وما في حكمها – خلال الفترة		٤٧ ٣٧٤	١٠ ٧٩٩ ٦٩٨
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة		١٤٠ ٨٩٦	--
خسائر ائتمانية متوقعة في النقدية		(٢٠٩)	--
النقدية وما في حكمها - آخر الفترة		١٨٨ ٠٦١	١٠ ٧٩٩ ٦٩٨

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (١٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود مرفق.

١- نبذة عن الشركة

١-١ تأسيس الشركة

تأسست شركة كاتليست بارتنرز ميديل ايست (شركة مساهمة مصرية) في ٠١ اكتوبر ٢٠٢٤ وفقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

غرض الشركة

رأس المال المخاطر بغرض الاستحواذ علي نسب ملكية في كيانات او شركات

بمراعاة احكام قانون سوق رأس المال يجوز الشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع شركات الاموال الي تزاول أعمالا شبيهة لأعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج كما يجوز لها أن تندمج في هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية مع مراعاة تجنب تعارض المصالح عند مزاولة النشاط

١-٢ عمر الشركة

٢٥ سنة تبدأ من ١ اكتوبر ٢٠٢٤ الي ٣٠ سبتمبر ٢٠٤٩

١-٣ السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر من كل عام و تبدا السنة المالية الاولي من ٢٠٢٤/١٠/٠١ حتي ٢٠٢٥/١٢/٣١

١-٤ عنوان الشركة

٤٠ ش لبنان – المهندسين - الجيزة.

١-٥ إعتماد القوائم المالية

تم إعتماد القوائم المالية عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦، وذلك بمحضر مجلس إدارة الشركة والمنعقد بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢٦

٢- أسس إعداد القوائم المالية

٢-١ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح السارية، ويتم الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية عندما لا يكون هناك معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجة أرصدة ومعاملات معينة.

٢-٢ أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لفرض الاستمرارية ومبدأ التكلفة التاريخية (ما لم يرد غير ذلك بإحدى السياسات المحاسبية).

٢-٣ عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وعملة عرض القوائم المالية.

التغييرات في السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية المطبقة هذا الفترة متفقة مع تلك السياسات التي طبقت في الفترة الماضيه، باستثناء التغييرات التي نتجت عن إضافة بعض المعايير والتعديلات والتفسيرات على معايير المحاسبة المصرية، بموجب قرار وزيرة الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ وفيما يلي أهم الإصدارات والتعديلات التي تمت على معايير المحاسبة المصرية.

وفيما يلي ملخص لأهم التعديلات:

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) "الادوات المالية"

يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد إلغاء الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.

طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها – لاحقاً – إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي.

تم استبدال نموذج الخسائر الائتمانية المحققة "المتكبدة" في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك الأدوات المالية بغض النظر عند وجود مؤشر لحدوث الخسارة، وكذا أصول العقد بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء ومديونيات الإيجار وبعض عقود الضمان المالي وارتباطات القروض.

بناءً على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلاً من المعايير التالية:

- معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".
- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات".

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"

يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨)

"الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها:

- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء".
- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد".

تقاس قيمة الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة بعد استبعاد أي مبالغ محصلة لحساب أطراف أو جهات أخرى مثل ضرائب القيمة المضافة أو ضرائب الخصم والإضافة، وكذلك أي خصم تجاري أو خصم كمية تسمح به المنشأة.

المبدأ الأساسي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) هو أن الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء يجب أن يعكس:

- المعدل الذي يتم به الوفاء بالتزامات الأداء، المقابلة لنقل السيطرة على سلعة أو خدمة إلى العميل.
- المبلغ الذي يتوقع البائع الحصول عليه مقابل أنشطته.

الطريقة التي يتم من خلالها تحويل التحكم في سلعة أو خدمة، حيث أن هذا التحويل يحدد الاعتراف بالإيراد.

قد يتم نقل السيطرة على سلعة أو خدمة بشكل مستمر (قيد الإيرادات على أساس التقدم) أو في تاريخ محدد (الاعتراف عند الانتهاء).

٢-٤ الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية قيام الإدارة بعمل أحكام وتقديرات تؤثر على قيم الإيرادات، المصروفات، الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية وما يصاحبها من إفصاحات وكذا الإفصاح عن الالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية، وقد ينشأ عن عدم التأكد المحيط بهذه الافتراضات والتقديرات نتائج تتطلب إدخال تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

ويتم مراجعة التقديرات وما يصاحبها من افتراضات بشكل مستمر، ويتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يجري خلالها مراجعة التقديرات.

وفيما يلي الأحكام والتقديرات الرئيسية التي تؤثر تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية للشركة:

٢-٥-١ الأحكام

الاعتراف بالإيراد

يتم الاعتراف بالإيراد بصورة تعكس التزامات الأداء المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يمثل المقابل الذي تتوقعه المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل تلك الالتزامات، مع الأخذ في الاعتبار شروط العقد وجميع الحقائق والظروف ذات الصلة، وذلك تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء".

٢-٥-٢ التقديرات

انخفاض قيمة أرصدة العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يتم تقدير المبالغ القابلة للتحصيل من أرصدة العملاء والأرصدة المدينة الاخرى عندما يكون تحصيل المبلغ بالكامل لم يعد متوقعاً، وبالنسبة للمبالغ الجوهرية بشكل فردي، يجري التقدير على أساس فردي، أما المبالغ التي لا تعد جوهرية بشكل فردي، ولكنها تعدت تاريخ استحقاقها، فيجري تقييماً إجمالياً ويوضع لها تقدير وفقاً للمدة الزمنية التي انقضت منذ تاريخ استحقاقها استناداً إلى معدلات الاسترداد التاريخية.

العمر الافتراضي للأصول الثابتة

تحدد إدارة الشركة العمر الافتراضي المقدر للأصول الثابتة بغرض حساب الاهلاك، ومن شأن هذا التقدير أن يُحدد عقب النظر في العمر الافتراضي المتوقع للأصول أو الاهلاك المادي للأصول، وتراجع الإدارة بشكل دوري العمر الافتراضي المقدر وطريقة الاهلاك من أجل ضمان أن طريقة ومدة الاهلاك تتسق مع النمط المتوقع للمنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول.

الضرائب

تخضع الشركة لضريبة الدخل المفروضة في جمهورية مصر العربية، ويتحتم اتخاذ أحكام هامة من أجل تحديد إجمالي مخصصات الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة، ولقد وضعت الشركة المخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة، واضعة في الاعتبار العواقب المحتملة لعملية الفحص التي تجريها السلطات الضريبية المصرية، ويستند مبلغ هذا المخصص إلى عوامل عدة منها الخبرة بالفحوصات الضريبية السابقة والتفسيرات المتباينة للوائح الضريبية من قبل الشركة ومصلحة الضرائب المسؤولة، وقد تنشأ مثل هذه الاختلافات في التفسير في مواضيع عدة وفقاً للظروف السائدة في جمهورية مصر العربية في ذلك الحين.

ويجري الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الخسائر الضريبية غير المستخدمة والمرحلة بحيث يكون من المحتمل أن يقابلها أرباح خاضعة للضريبة يمكن استخدام هذه الخسائر لتغطيتها، ويتحتم أن تحدد أحكام الإدارة الجوهرية مبلغ الأصول الضريبية المؤجلة التي يمكن الاعتراف بها، وذلك استناداً إلى التوقيت المحتمل ومستوى الارباح المستقبلية الخاضعة للضريبة إلى جانب استراتيجيات التخطيط الضريبي المستقبلية.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض قيمة الأصول غير المالية في كل فترة من فترات إعداد التقرير، ويجري اختبار الأصول غير المالية لتقييم انخفاض القيمة عندما تكون هناك مؤشرات على أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد، وعند احتساب القيمة الاستخدامية، تقدر الإدارة التدفقات المستقبلية المتوقعة من الأصول أو من الوحدة المولدة للنقد وتختار معدل الخصم المناسب من أجل احتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية

٣- مسدد – تحت حساب استثمارات

	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
كاتليست بارتنرز هولدينج*	٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠
	٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠

* وفقا لاجتماع مجلس الادارة المنعقد في تاريخ ٢٧ يناير ٢٠٢٥ تمت الموافقه علي استخدام متحصلات الاكتتاب في اسهم زيادة رأس المال البالغة ٢٢٥ مليون جنيه مصري وذلك لزيادة رأس مال شركة كاتليست بارتنرز هولدينج وتم استلام المبلغ في زيادة رأس مال شركة كاتليست للتأجير التمويلي والتخصيم لانها شركة تابعة لشركة كاتليست بارتنرز هولدينج وجاري الانتهاء من الاجراءات القانونية لدي هيئة الرقابة المالية واصدار اسهم زيادة مقابلة لصالح شركة كاتليست بارتنرز ميدل ايست بالقيمة الأسمية للسهم بهدف الاستثمار في شركة كاتليست للتاجير التمويلي والتخصيم التابعه لشركة كاتليست بارتنرز هولدينج

٤- استثمارات في شركات تابعة

	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ديسمبر ٢٠٢٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
قرضي للتطبيقات الالكترونية	١ ١٦٩ ٨٥٩ ٤٣٤	١ ١٦٩ ٨٥٩ ٤٣٤
كاتليست بارتنرز هولدينج	١ ٦٣٤ ٣٢٣ ٤٥٢	١ ٦٣٤ ٣٢٣ ٤٥٢
قرضي لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	١٨ ٧٥٠ ٠٠٠	١٨٧٥ ٠٠٠
	٢ ٨٢٢ ٩٣٢ ٨٨٦	٢ ٨٠٦ ٠٥٧ ٨٨٦

قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة كاتليست بارتنرز ميديل ايست ش.م.م المنعقدة في ٧ يوليو٢٠٢٥ وقرار مجلس ادارة الشركة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٥ والتي اقرت زيادة راس المال من ٢٣٥ مليون جنيه مصري الي ٣٣٠ ٠١٩ ٠١٩ ٣ جنيه مصري بزيادة قدرها ٣٣٠ ٠١٩ ٧٨٤ ٢ جنيه مصري وقد تمت الزيادة من خلال مبادلة اسهم شركة قرضي للتطبيقات الالكترونية وشركة كاتليست بارتنرز هولدينج ، بالاضافة الي ماتحملته الشركة من تكاليف مقابل الاستحواذ علي الاسهم والتي بلغت قيمتها ٥٥٧ ١٦٣ ٢٠ جنيه مصري تم اضافتها علي تكلفة الاستثمارات لتصبح اجمالي التكلفة ٨٨٦ ١٨٢ ٨٠٤ ٢ جنيه مصري.

٥- النقدية وما في حكمها

	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
حسابات جارية بالبنوك بالجنية مصري	٢٩ ٥٠٥	٢ ٠١٤
حسابات جارية بالبنوك بالدولار	١٦٠ ٢٤٣	١٤٠ ٣٦٠
خسائر ائتمانية متوقعة	(١ ٦٨٧)	(١ ٤٧٨)
	١٨٨ ٠٦١	١٤٠ ٨٩٦

وكانت حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال الفترة

	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
رصيد اول الفترة	١ ٤٧٨	--
المكون خلال الفترة	٢٠٩	١ ٤٧٨
	١ ٦٨٧	١ ٤ ٧٨

٦- رأس المال

رأس المال المرخص به:

يبلغ رأس المال المرخص به مبلغ ١٤مليار جنيه مصري (أربعة عشر مليار جنيه مصري فقط لا غير) مقسم علي ١٤٠ مليون سهم بقيمة أسمية قدرها ١٠ جنيه للسهم الواحد.

رأس المال المصدر والمدفوع

فيما يلي تطور رأس المال :-

رأس المال التأسيسي

تم تأسيس شركة كاتليست بارتنرز ميدل إيست ش.م.م برأس مال مصدر ومدفوع قدره ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (عشرة ملايين جنيه مصري) بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٤، مقسم إلى ١ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيه للسهم الواحد.

الزيادة الأولى في رأس المال

بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤، وافق مجلس إدارة الشركة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (مائتان وخمسة وعشرون مليون جنيه مصري) عن طريق اكتتاب خاص لمستثمرين مؤهلين، ليصبح إجمالي رأس المال المصدر والمدفوع ٢٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (مائتان وخمسة وثلاثون مليون جنيه مصري) مقسمًا على ٢٣ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيهات للسهم الواحد، وقد تم سداد كامل قيمة الزيادة بموجب شهادة بنكية صادرة من البنك التجاري الدولي(CIB)

الزيادة الثانية في رأس المال:

بناءً على قرارات الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٧ يوليو ٢٠٢٥، وقرار مجلس الإدارة بتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٢٥، تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر من ٢٣٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري إلى٣٣٠ ٠١٩٠١٩ ٣ جنيه مصري (ثلاثة مليارات وتسعة عشر مليون وتسعة عشر ألف وثلاثمائة وثلاثون جنيهًا مصريًا) بزيادة قدرها ٣٣٠ ٠١٩ ٧٨٤ ٢ جنيه مصري، عن طريق مبادلة الأسهم مع مساهمي كل من:

- شركة قرضي للتطبيقات الإلكترونية ش.م.م(Qardy for Software Applications)
- وشركة كاتليست بارتنرز هولدينج ش.م.م(Catalyst Partners Holding)

وذلك وفقًا لتقرير المستشار المالي المستقل المقيد بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية.
وقد تحققت السيطرة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "دمج الأعمال"، وقد تم التأشير بزيادة رأس المال في السجل التجاري بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٥، كإجراء قانوني لاستكمال توثيق العملية.

رأس المال بعد الزيادة:
أصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٣٣٠ ٠١٩ ٠١٩ ٣ جنيه مصري مقسمًا على ٩٣٣ ٩٠١ ٣٠١ سهمًا بقيمة اسمية ١٠ جنيهات للسهم الواحد، وجميعها أسهم عادية نقدية مدفوعة بالكامل.

ملخص تطور رأس المال

المرحلة	التاريخ	(جنية مصرى)	طبيعة الزيادة
التأسيس	١ اكتوبر ٢٠٢٤	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	تأسيس (نقدي)
الزيادة الأولي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	اكتتاب خاص (نقدي)
الزيادة الثانية	١٣ اكتوبر ٢٠٢٥	٢ ٧٨٤ ٠١٩ ٣٣٠	مبادلة أسهم (استحواذ)
الاجمالي		**٣ ٠١٩ ٠١٩ ٣٣٠**	

٧- داننون وحسابات دائنة أخرى

	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
مصروفات مستحقة	٣٢ ٧٥٠	١٦ ٥٠٠
مصلحة الضرائب	٥٧ ٢٢١	٩٥ ٩٩٢
	٨٩ ٩٧١	١١٢ ٤٩٢

٨- أطراف ذات علاقة

تتمثل المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة خلال الفترة

البند	كاتليست بارتنرز هولدينج
مصروفات بالانبة مدفوعات	١٨ ١٧٥ ٨٤٣

نتج عن المعاملات الموضحة عاليه الأرصدة التالية:

	٣١مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
المستحق إلى أطراف ذات علاقة		
كاتليست بارتنرز هولدينج	٤٢ ٣٧٩ ٧٠١	٢٤ ٢٠٣ ٨٥٨

٩- نصيب السهم الاساسي والمخفض من صافي خسائر الفترة

	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ مارس ٢٠٢٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافي خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية	(١ ٢٣١ ١٥٧)	٦٩٠ ٨٣٧
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة	٣٠١ ٩٠١ ٩٣٣	٨٣٧ ٥٠٠
نصيب السهم الاساسي والمخفض في صافي خسائر الفترة (جنيه/سهم)	**(٠,٠٠٤)**	٠,٨٢

١٠- أسس وأساليب إدارة رأس المال

تتمثل إدارة رأس المال في قدرة الشركة في الحفاظ على استمراريتها والاحتفاظ بمعدلات مالية قوية لدعم أنشطة الشركة وتحقيق منفعة للمساهمين ولذلك فتتمثل سياسة مجلس الإدارة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية وتقوم بعمل الدراسات السوقية اللازمة لمواجهة التغيرات الخاصة بالظروف الاقتصادية وذلك للمحافظة على ثقة المستثمر والدائن والسوق ودعم النمو في السوق.

١١- القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك، والمستحق من أطراف ذات علاقة وأرصدة مدينة أخرى، كما تتضمن الالتزامات المالية المستحق إلى أطراف ذات علاقة والمصروفات المستحقة وأرصدة دائنة أخرى.

ويتضمن الإيضاح (١٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس اثبات وقياس الأصول والالتزامات المالية المذكورة أعلاه وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.

القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن القيمة الدفترية الخاصة بها ما لم ينص على خلاف ذلك.

١٢- إدارة المخاطر

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول مدى تعرض الشركة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف الشركة وسياساتها وعملياتها فيما يتعلق بقياس هذه المخاطر وإدارتها وكذلك كيفية إدارة الشركة لرأس المال.

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسئولية وضع إطار لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والاشراف عليه، وتتحمل الإدارة العليا بالشركة مسئولية وضع وتتبع سياسات إدارة المخاطر ورفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتتناول أنشطتها على أساس منتظم، والإطار الحالي لإدارة المخاطر المالية في الشركة عبارة عن مزيج من سياسات إدارة المخاطر الموثقة رسمياً في مجالات محددة ومن سياسات إدارة مخاطر غير موثقة رسمياً تستخدم في مجالات أخرى.

مخاطر الائتمان

خسائر مالية تتعرض لها الشركة في حالة قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بالتزاماته التي ينظمها عقد الأداة المالية، ومن ثم تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من العملاء وأوراق القبض ومدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والمستحق من أطراف ذات علاقة وكذا الأصول المالية الأخرى والودائع النقدية.

أرصدة العملاء واوراق القبض والأرصدة المدينة

ينشأ خطر الائتمان بناءً على سياسات واجراءات وانظمة رقابة الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر، والقوة الائتمانية للعميل يتم قياسها بناءً على بطاقة أداء ائتماني لكل عميل على حده ويتم تحديد الحد الائتماني بناءً على هذا التقييم، وتقوم الشركة بعمل دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل سنة مالية وفقاً لقوة العميل الائتمانية.

الأصول المالية الاخرى والودائع النقدية

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان الناشئة عن الأصول المالية الاخرى الخاصة بالشركة، والتي تتضمن الأرصدة لدى البنوك، النقد والأصول المالية، تتعرض المنشأة لمخاطر الائتمان نتيجة لتخلف الطرف المقابل عن السداد بحد أقصى يعادل القيمة الدفترية لهذه الأصول.

وتتولى إدارة الشركة إدارة مخاطر الائتمان الناشئة عن الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية، وتحد الشركة من تعرضها لمخاطر الائتمان عن طريق إيداع أرصدة لدى بنوك دولية فقط أو بنوك محلية ذات سمعة جيدة، وتقوم الشركة بعمل دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة من التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، ولا تتوقع الإدارة وفقاً للمعلومات التي تتوافر لدى الشركة عن البنوك والمؤسسات المالية الذين تتعامل معهم أن يتعثر أي طرف مقابل الوفاء بالتزاماته.

المستحق من أطراف ذات العلاقة

يرتبط المستحق من أطراف ذات علاقة بالمعاملات التي تنشأ ضمن سياق الأعمال الاعتيادية بحد أدنى من مخاطر الائتمان بحيث يكون أقصي مقدار تعرض لها يعادل القيمة الدفترية لهذه الأرصدة، وتقوم الشركة بعمل دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل سنة مالية وفقاً لقوة الأطراف ذات العلاقة الائتمانية.

لقياس خطر الائتمان يتم النظر إلى ثلاث مكونات كما يلي:

احتمالات الإخفاق – التأخر من قبل الأطراف في الوفاء بتعهداته PD

يتم تقييم احتمالات الإخفاق – التأخر على مستوى كل طرف باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة الائتمانية لمختلف الأطراف وتراعي التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى الجدارة الائتمانية الملائمة، ويتم تصنيف الأطراف إلى عدة فئات وفقاً للجدارة الائتمانية منها الديون الجيدة والمتابعة العادية والمتابعة الخاصة والديون الغير منتظمة.

المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه الرصيد المعرض للإخفاق EAD

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ المتوقع أن تكون قائمة عند وقوع التأخر أي المبالغ المعرضة لخطر الائتمان وتعتبر القيمة الإسمية للمبالغ القائمة على الأطراف المتعاملة مع البنك.

خطر الإخفاق الافتراضي LGD

وتمثل الخسارة الافتراضية توقعات مسئولي الائتمان لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر، ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، ومن أمثلتها خطر سعر صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة وهي مخاطر من شأنها أن تؤثر على دخل الشركة، وتتضمن الأدوات المالية التي تتأثر بمخاطر السوق القروض ذات الفائدة والودائع، ويتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة المخاطر والسيطرة عليها ضمن حدود مقبولة وفي نفس الوقت تحقيق عوائد مجزية، والشركة لا تحتفظ بأدوات مالية مشتقة ولا تصدرها.

التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق، ويتصل تعرض الشركة لمخاطر التغير في أسعار الفائدة بالسوق من عدمه بشكل رئيسي بالتزامات الشركة بسعر فائدة معوم وودائع ذات فائدة.

ويعاد تسعير الفائدة على الأدوات المالية ذات سعر الفائدة المعوم من فترة إلى أخرى على ألا تتعدى المدة الفاصلة عام واحد. هذا الإيضاح معلومات حول مدى تعرض الشركة لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف الشركة وسياساتها وعملياتها فيما يتعلق بقياس هذه المخاطر وإدراتها وكذلك كيفية إدارة الشركة لرأس المال.

مخاطر السيولة

ترصد إدارة الشركة التدفقات النقدية، ومتطلبات التمويل والسيولة الخاصة بالشركة، ويتلخص هدف الشركة في تحقيق توازن بين استمرارية التمويل وبين المرونة عن طريق الحصول على تمويل من المساهمين، وتدير الشركة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطي، وذلك من خلال متابعة التدفقات النقدية المتوقعة والفعلية بشكل مستمر والمطابقة بين استحقاق الأصول والالتزامات المالية.

الشركة لديها النقدية الكافية لسداد المصروفات التشغيلية المتوقعة وتتضمن مصروفات الالتزامات المالية.

ويلخص الجدول أدناه تواريخ استحقاق الالتزامات المالية الخاصة بالشركة استناداً إلى الدفعات التعاقدية غير المخصومة.

١٣- الموقف الضريبي للشركة

أ- ضريبة الأشخاص الاعتبارية

- الشركة خاضعة لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته.

ب- ضريبة المرتبات وما في حكمها

- تقوم الشركة بتقديم اقرارات ضريبة الاجور والمرتبات في المواعيد القانونية .

ج- ضريبة الدمغة

- تخضع الشركة لاحكام قانون الدمغه رقم ١١١

د- نظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

- تقوم الشركة بتقديم نموذج ٤١ مكرر في المواعيد القانونية

١٤- أهم السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية.

١/١٤ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

الأعتراف والقياس

يتم إثبات الأصـول الثابتة المملوكة والتي يحتفظ بها لاسـتخدامها في التشـغيل أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتظهر الأصـول الثابتة بقائمة المركز المالي بالتكلفة التاريخية مخصـوماً منها مجمع الإهلاك والخسـائر المتراكمة لاضـمحلال القيمة، هذا وتتضـمن تكلفة الاصـل كافة التكاليف المباشـرة المرتبطة بالاصل واللازمة لتجهيزه إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذي قررت الإدارة اقتناء الاصل من أجله وفي موقعه.

عندما يتكون الاصل من مجموعة من المكونات الرئيسية التي تختلف أعمارها الافتراضية، يتم اعتبار كل من هذه المكونات أصلاً بذاته.

يتم تسجيل الأصول في مرحلة الإنشاء للتشغيل أو للأغراض الإدارية بالتكلفة، وتتضمن التكلفة أتعاب المهنيين وكافة التكاليف المباشرة المرتبطة بالاصل، هذا ويتم البدء في اهلاك هذه الأصـول عندما يتم الانتهاء من اعدادها للاستخدام في الغرض المحدد لها وباتباع نفس الأسس المتبعة في باقي الأصول.

يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والاعمار الافتراضية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية.

النفقات اللاحقة على الاقتناء

يتم رسملة التكاليف الخاصة بإحلال أصل ثابت أو مكون رئيسي من المكونات التي يتم اعتبار كل منها أصـلاً وكذا تكاليف العمرات الجسـيمة التي تتم بعد تاريخ الاقتناء، هذا ويتم رسـملة أي نفقات لاحقة على الاقتناء إذا ما كان سيترتب عنها زيادة العائد الاقتصـادي المستقبلي للأصـل، وفيما عدا ذلك فإن كافة النفقات الاخرى يتم تحميلها على قائمة الدخل (الارباح أوالخسائر) كمصروف عند تكبدها.

الاهلاكات

يتم تحميل مصـروف الاهلاك على قائمة الدخل (الارباح أو الخسـائر) وفقاً لطريقة القسـط الثابت وذلك على مدار العمر الافتراضـــي المقدر لكل نوع من أنواع الأصـــول أو العمر الافتراضـــي للمكونات الرئيسية للأصول التي يتم اعتبار كل منها أصلاً بذاته.

يتم البدء في اهلاك الأصـول الثابتة عندما يتم الانتهاء من إعداد الأصـول وتصبح متاحة للاستخدام في الأغراض التي حددتها الإدارة.

الارباح أو الخسائر الرأسمالية

يتم تحديد الارباح أو الخسـائر الناتجة من اسـتبعاد أصـل من الأصـول الثابتة بمقارنة صـافي عائد الاسـتبعاد لهذا الاصـل بصـافي قيمته الدفترية وتدرج الارباح أو الخسـائر الناتجة من الاسـتبعاد بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر).

إضمحلال قيمة الأصول الثابتة

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصـل ثابت قد اضـمحل، وعندما تزيد القيمة الدفترية للأصـل عن قيمته الاسـترادادية، فيعتبر أن هناك اضـمحلال للأصـل وبالتالي يتم تخفيضـه إلى قيمته الاسـترادادية، وتثبت خسـارة الاضـمحلال بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر).

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الاصل الاسترادادية منذ اثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون محدودة بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية لأصل (نتيجة لرد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة) القيمة الاسترادادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة، ويتم اثبات الرد بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر).

٢/١٤ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية أولياً باستخدام أسعار الصرف في تاريخ حدوث المعاملة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ القوائم المالية، ويتم إدراج كافة فروق العملة بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر).

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ الاعتراف الأولي.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تحددت فيه القيمة العادلة.

٣/١٤ التأجير

يتم الاعتراف أصل حق الانتفاع والتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير.

يتم قياس أصل حق الانتفاع في تاريخ بداية عقد التأجير بالتكلفة، وتتضمن تكلفة أصل حق الانتفاع ما يلي:

أ- مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد التأجير.

ب - أي دفعات عقد تأجير تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.

جـ - أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة.

بعد تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الاهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال، ومعدل بأيٍ من إجراءات إعادة قياس لالتزام عقد التأجير.

يتم تطبيق متطلبات الإهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها في استهلاك تكلفة أصل حق الانتفاع مع مراعاة إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل حق الانتفاع تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيتم استهلاك أصل حق الانتفاع من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي المقدر للأصل محل العقد، وفيما عدا ذلك يتم استهلاك أصل حق الانتفاع من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي المقدر لأصل حق الانتفاع أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

يتم تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلال قيمة الأصول لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع قد اضمحلت قيمته، وللمحاسبة عن أي خسائر اضمحلال تم تحديدها.

يتم قياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في تاريخ بداية العقد، ويتم خصم دفعات الإيجار وزيادة التزام عقد التأجير باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير وأي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد التأجير، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) بتكاليف الفائدة على التزام عقد التأجير ودفعات عقد التأجير المتغيرة غير المدرجة في قياس التزام عقد التأجير، وذلك في الفترة التي وقع فيها الحدث أو الظرف التي أدت إلى تلك الدفعات.

يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير بخصم دفعات الإيجار المعدلة باستخدام نسبة خصم معدلة، وإذا كان هناك تغيراً في مدة عقد التأجير حيث يتم تحديد دفعات الإيجار المعدلة على أساس مدة عقد التأجير المعدلة.

يتم إعادة قياس التزام عقد التأجير إذا كان هناك تغيراً في تقييم خيار شراء الأصل محل العقد، ويتم تحديد دفعات الإيجار المعدلة لتعكس التغير في المبالغ مستحقة الدفع بموجب خيار الشراء.

قد يختار المستأجر عدم تطبيق متطلبات الاعتراف سالفة الذكر بالنسبة للعقود قصيرة الأجل، والعقود التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، يتم الاعتراف بدفعات الايجار باعتبارها مصروفاً بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الايجار أو أساس منتظم أخر.

٤/١٤ تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة بالتكلفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر طبقاً لنموذج الأعمال التي تدار بها الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

في حالة عدم التصنيف كأصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين:

١- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.

٢- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

- يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين:

١- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج اعمال يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

٢- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، يجوز للإدارة أن تختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل، بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للإدارة أن تحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي متطلبات القياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

يتم تصنيف الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقييم نموذج الاعمال

تقوم الإدارة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه الأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وفقاً للمعلومات المتاحة، وتشمل تلك المعلومات التي يتم النظر فيها على ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية، وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير بهذا الشأن.

- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل، ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للإدارة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

لأغراض تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي، ويتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الاقتراض الأساسية الأخرى مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة، يتم الأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

٥/١٤ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، وهي أصول مالية غير مشتقة تم تصنيفها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وغير مبوبة كقروض ومديونيات أو كأصول مالية بالتكلفة المستهلكة أو كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم اثبات تلك الأصول المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة.

ويتم إعادة تقييم الأصول المالية لتظهر بالقيمة العادلة في القوائم المالية ويتم الاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وأثار التغيرات في أسعار الصرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

٦/١٤ استثمارات في شركات تابعة

هي استثمارات في شركات يكون للشركة المستثمرة فيها سيطرة، ويفترض وجود السيطرة عندما تملك الشركة المستثمرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها ما يزيد عن نصف حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فيما عدا تلك الحالات الاستثنائية التي يظهر فيها بوضوح أن ذلك لا يمثل سيطرة.

وتتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة بالقوائم المالية بالتكلفة، وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاضمحلال ويدرج بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر) وذلك لكل استثمار على حده، ويتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة في قائمة الدخل (الارباح أو الخسائر) في الفترة التي حدث فيها الرد.

٧/١٣ الضرائب الدخلية والأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري.

ضرائب الدخل الجارية

يتم تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل للفترة الجارية والفترات السابقة وفقاً للمبلغ المتوقع استرداده أو سداده لمصلحة الضرائب.

ضرائب الدخل المؤجلة

يتم الاعتراف بضـــريبة الدخل المؤجلة باتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصـل أو الالتزام للأغراض الضـريبية (الأسـاس الضـريبي) وقيمتها المدرجة بقائمة المركز المالي (الاساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق.

يتم الاعتراف بضـــريبة الدخل المؤجلة كأصـــل عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية الانتفاع بهذا الأصـل لتخفيض الارباح الضـريبية المستقبلية، ويتم تخفيض الأصـل بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه منفعة مستقبلية.

يتم ادراج الضـــريبة الجارية والمؤجلة كإيراد أو مصـــروف في قائمة الدخل (الارباح أو الخســـائر) للفترة، فيما عدا الضريبة التي تنتج من معاملة أو حدث في نفس الفترة أو فترة أخرى تم الاعتراف بها مباشرةً ضمن حقوق الملكية فكذلك يعترف بالضريبة الناشئة مباشرةً ضمن حقوق الملكية.

٨/١٤ الأرصدة المدينة الاخرى

يتم اثبات المصـروفات المدفوعة مقدماً والأرصـدة المدينة الاخرى بالقيمة الأصلية للفاتورة أو المعاملة ناقصاً خسائر الاضمحلال.

يتم قياس خســائر الاضــمحلال "الخســائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من مخاطر الائتمان" بالفرق بين القيمة الدفترية للارصـــدة المدينة الاخرى والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر)، ويتم الاعتراف برد خسائر الاضمحلال في الفترة التي حدث فيها الرد.

٩/١٤ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل الأطراف ذوي العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة، وتمثل أيضاً الشركات المسيطر عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذوي العلاقة، ويتم اعتماد الشـــروط والسـياسـات التسـعيرية للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على مستوى كل معاملة.

١٠/١٤ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى للأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة حيث يتم الاحتفاظ بها لغرض تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع في مدى زمني قصير، ويتم تصنيفها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

عند الاعتراف الأولي يتم قياس تلك الأصول المالية بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير في قيمتها في قائمة الدخل (الارباح أو الخسائر) تحت بند "صافي التغير في الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر".

١١/١٤ النقدية وما في حكمها

تتضـمن النقدية وما في حكمها أرصـدة النقدية بالصـندوق والبنوك والودائع تحت الطلب وكذا أرصـدة البنوك سـحب على المكشـوف التي يتم سـدادها عند الطلب والتي تعد جزءً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة، كما تتضمن الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسـهولة إلى مبالغ نقدية محددة ويكون خطر تعرضـها للتغير في قيمتها ضئيلاً.

١٢/١٤ الاحتياطيات

الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجنب ٥٪ من صافي ربح العام لتكوين احتياطي قانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ويستخدم الاحتياطي بناءً على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة.

الاحتياطيات الاخرى

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز تجنيب احتياطيات غير عادية أو مال استهلاك غير عادي، ويستعمل الاحتياطي بناءً على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة.

١٣/١٤ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عند وجود التزام حالي قانوني أو حكمي أو التزام مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه تدفق خارج لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ القوائم المالية وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي.

وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام.

وفي حالة استخدام الخصم يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص نتيجة مرور الزمن بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر) ضمن المصروفات التمويلية.

١٤/١٤ الموردون والدائنون والحسابات الدائنة الاخرى

تمثل الالتزامات التي سيتم سدادها مستقبلاً مقابل السلع والخدمات المستلمة للشركة سواء وردت فواتيرها أم لم ترد بعد، كما تلتزم الشركة بالقوانين واللوائح المصرية ذات الصلة في حساب الالتزامات التي سيتم سدادها مستقبلاً وإثباتها.

١٥/١٤ الإيراد

يتم استخدام نموذج الإيراد الجديد المكون من خمس خطوات قائمة على المبادئ المحاسبية بشأن الاعتراف بالإيراد عند انتقال السيطرة على السلع أو تقديم الخدمات إلى العميل وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من العقود مع العملاء، وتتمثل الخمس خطوات فيما يلي:

- تحديد العقد المبرم مع العملاء.
- تحديد التزامات الأداء وفقاً للعقد المبرم مع العملاء.
- تحديد سعر المعاملة وفقاً للعقد المبرم مع العملاء.
- تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء وفقاً للعقد المبرم مع العملاء.
- الاعتراف بالإيراد على المدار الزمني الذي تحول فيه المنشأة السيطرة على الخدمات التي يتم الوفاء بها.

تلتزم المنشأة بأن تمارس تقديراً محاسبياً، آخذة في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات العلاقة عند تطبيق كل خطوة من النموذج على العقود المبرمة مع عملائها، كذلك طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على عقد والتكاليف التي تتعلق مباشرة بالوفاء بالعقد.

إيراد الفوائد

يتم إثبات الإيراد عند استحقاق الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل المستخدم لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً لتساوي تماماً القيمة الدفترية لأصل مالي أو التزام مالي.

توزيعات الارباح

يتم الاعتراف بالإيراد عندما ينشأ حق الشركة في تحصيل هذه التوزيعات.

١٦/١٤ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الاخرى مع ادراجها بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر) في السنة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

١٧/١٤ توزيعات الارباح

يتم تسجيل توزيعات الارباح كالتزامات في الفترة المالية التي يتم فيها الاعلان عنها.

١٨/١٤ نصيب السهم في الارباح (الخسائر)

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الارباح أو الخسائر بقسمة صافي أرباح أو خسائر الفترة الخاصة بحملة الأسهم العادية للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة وذلك بعد خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة من الارباح.

١٩/١٤ الاضمحلال

اضمحلال قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل. ويعتبر أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد اضمحل، إذا فقط كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال القيمة نتج عن حدوث حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولى بالأصل وأثر ذلك على التدفقات النقدية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.

يستبدل معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الأدوات المالية نموذج الخسارة المحققة بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض الارتباطات والتعهدات المالية وعقود الضمانات المالية، ويتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة.

يتم تطبيق منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها:

المرحلة الأولى: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة لها وتنتج من حالات اخفاق محتملة خلال ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان).

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي لكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ويتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة لها تنتج من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى حياة الأصل للأداة المالية، ويستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة مع اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى عمر الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ويتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تعتبر الشركة أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد:

المعايير الكمية

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولى وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى الشركة.

المعايير النوعية

إذا واجه الأصل المالي واحد أو أكثر من الأحداث التالية:

- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

اضمحلال قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ اعداد القوائم المالية بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد اضمحل، عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الاستردادية، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الاستردادية، وتثبت خسارة الاضمحلال بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر).

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة والتي تم الاعتراف بها سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الاستردادية منذ اثبات آخر خسارة ناتجة عن اضمحلال القيمة، وتكون رد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال محدود بحيث لا تتعدى القيمة الدفترية للأصل القيمة الاستردادية له أو تتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة، ويتم اثبات الرد في الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الدخل (الارباح أو الخسائر). .

١٤/٢٠/١ المقاصة بين أصل والتزام مالي

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما تمتلك الشركة الحق القانوني القابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ويكون لدى الشركة النية إما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصول وتسوية الالتزام في آن واحد ولكي يكون الحق القانوني للشركة أن تقوم بعمل المقاصة قابلاً للنفاذ فلابد أن يكون عند وقوع حدث ما في المستقبل والذي غالباً ما يكون اخفاق الطرف الآخر ولابد أن يعكس ممارسات الشركة العادية ومتطلبات الاسواق المالية والظروف الاخرى المرتبطة باعتبارات خطر وتوقيت التدفقات النقدية للشركة.

١٤/٢٠/٢ الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة

لا يتم إثبات الالتزامات المحتملة في قائمة المركز المالي حيث يتم الإفصاح عنها إلا إذا كانت امكانية التدفق للخارج للمصادر المجسدة للمنفعة الاقتصادية مستبعدة، ولا يتم الاعتراف بالأصل المحتمل في القوائم المالية ولكن يفصح عنه عندما يكون التدفق الداخل للمنفعة الاقتصادية متوقعاً.

١٤/٢١ قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي من شأن الشركة أن تتلقاه مقابل بيع الأصل أو المقابل المدفوع نظير تحويل الالتزام في معاملة نظامية بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، ويستند القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصول أو نقل الالتزام ستحدث في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام أو السوق الذي سيعود بأكبر فائدة على الأصل أو الالتزام.

وتُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

ويضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأقصى درجة مقبولة أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأقصى طاقة له.

بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط، يجري تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار الشراء السوقية المعلنة.

وتُقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للأصول غير المدرجة، فتُحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لأصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.

وتستخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي تتوافر بشأنها بيانات كافية من اجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعظيم استخدام المعطيات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

ويجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس قيمتها العادلة أو يجري الافصاح عنها في القوائم المالية في فئات جوهرية على قياس القيمة العادلة ككل:

المستوى الأول: باستخدام اسعار التداول (غير المعدلة) لأصل أو التزام مطابقاً تماماً في اسواق نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام مدخلات غير اسعار التداول الواردة في المستوى الأول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي المستمدة من الاسعار).

المستوى الثالث: باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجري الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، تحدد المنشأة إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث للتسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف في نهاية فترة إعداد القوائم المالية.

ولأغراض افصاحات القيمة العادلة، وضعت الشركة فئات للأصول والالتزامات استناداً إلى طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

١٥- الأحداث الهامة

بتاريخ ١٧ ابريل ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري خفض سعري عائد الايداع والاقتراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٢٥ نقطة أساس ليصل الى ٢٥٪،٢٦٪،٢٥,٥٠٪ علي الترتيب، كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٢٥ نقطة اساس ليصل الي ٢٥,٥٠٪.

- بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤٪ ، ٢٥٪ ، ٢٤,٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٤,٥٠٪.
- بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية للبنك المركزي المصري خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢٪،٢٣٪، ٢٢,٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢,٥٠٪.
- بتاريخ ١٢فبراير ٢٠٢٦ تخفيض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠نقطة أساس ليصل إلى ١٩٪، ٢٠٪، ١٩,٥٠٪ على الترتيب، كما تم خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠نقطة أساس ليصل إلى ١٩,٥٠٪.